



FILE COPY

Distr.
GENERAL

A/CN.9/409/Add.2
7 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة الثامنة والعشرون

فيينا ، ٢ - ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥

مشروع القانون النموذجي بشأن الجوانب القانونية للتبادل
الإلكتروني للبيانات وما يتصل به من وسائل الإبلاغ

مجموعة التعليقات الواردة من الحكومات والمنظمات الدولية

إضافة

المحتويات

الصفحة

ألف - الدول

٢	الصين
٣	الدانمرك
٤	عمان

باء - المنظمات الدولية المشتركة بين الحكومات

٤	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)
---	--

الف - الدول

الصين

[الأصل : بالانكليزية]

تقدر الصين الجهود التي تبذلها لجنة الأونسيترال في صياغة القانون النموذجي المذكور عنوانه أعلاه وترى أن القانون النموذجي ، الذي من شأنه أن ينسق التشريعات الوطنية في هذا الخصوص ، سوف يساعد على إزالة العقبات القانونية التي تحول دون تطوير نظام التبادل الإلكتروني للبيانات وما يتصل به من وسائل الإبلاغ في التجارة الدولية .

وبوجه عام ، ترى الصين أن النص الحالي للقانون النموذجي يجسد المناقشات التي دارت أثناء دورات انعقاد فريق الأونسيترال العامل المعني بالتبادل الإلكتروني للبيانات ، كما يلبي الحاجة المتزايدة في مجال التجارة الإلكترونية ، وخصوصا التيقن القانوني . وعلاوة على ذلك ، تود الصين أن تبدي بعض التعليقات على القانون النموذجي .

١ - عنوان القانون النموذجي

يعرف العنوان الحالي أساسا النطاق التكنولوجي الذي ينظمه هذا القانون النموذجي على الرغم من أنه قد يشوبه بعض الغموض والالتباس ، وهو ما من شأنه أن يسبب صعوبات عند قيام الدول المشرعة بصياغة عناوين لقوانينها الوطنية على غرار القانون النموذجي . وقد أشير في إحدى دورات الفريق العامل السابقة الى أن عنوان "قانون نموذجي بشأن التجارة الإلكترونية" ربما يكون بديلا أفضل . وهذا الاقتراح جدير باعادة النظر فيها .

٢ - المادة ٢ - التعاريف

أما بالنسبة الى مفهوم التبادل الإلكتروني للبيانات ، فيتعين إيلاء الاعتبار الواجب لأعمال سائر المنظمات الدولية (على سبيل المثال UN/ECE/WP.4) في هذا الخصوص ، أي أن التعريف التقني للتبادل الإلكتروني للبيانات يجب أن يتوافق مع المفهوم المقبول دوليا من أجل تمهيد السبيل لارساء أساس تكنولوجي سليم للقانون النموذجي .

٣ - المادة ٨ - جواز قبول رسالة البيانات وقيمتها الإثباتية

تلاقي الصين بعض الصعوبات فيما يتعلق بعبارة "أفضل دليل" الواردة في الفقرة (١) (ب) إذ أن ذلك لا يعتبر مفهوما مقبولا تماما في إطار المصطلحات القانونية الصينية .

٤ - وليس لدى الصين أية تعليقات محددة على بقية القانون النموذجي .

الدانمرك

[الاصل : بالانكليزية]

ترحب الدانمرك باستكمال مشروع القانون النموذجي بشأن الجوانب القانونية للتبادل الإلكتروني للبيانات وما يتصل به من وسائل الإبلاغ من جانب فريق الأونسيترال العامل المعني بالتبادل الإلكتروني للبيانات في تشرين الأول/أكتوبر ، ١٩٩٤ ، وترحب كذلك بمشروع دليل تشريع القانون النموذجي الذي استكمل في وقت مبكر من هذا العام . وتقترح الدانمرك التعديلات التالية على القانون النموذجي كي تنظر فيها الأونسيترال في دورتها القادمة :

١ - بخصوص المادة ٢ : التعاريف

تعرف هذه المادة "رسالة البيانات" بأنها "المعلومات التي تنتج أو تخزن أو تبليغ بوسائل الكترونية أو بصرية أو وسائل مماثلة ..." . وقد يوحي استخدام عبارة "وسائل مماثلة" لكثير من القراء بفهم كلمة "مماثلة" بأنها تعني "تناظري" (مقابل "رقمي") . وبذلك ، سيشير التعريف إلى أي مجموعة من البيانات ، بما في ذلك العبارات المنطوقة . وحيث أن التعريف مهم جدا لتعيين حدود القانون النموذجي ، تقترح الدانمرك تعديل النص على النحو التالي :

"تعني "رسالة البيانات" المعلومات الرقمية التي تنتج أو تخزن أو تبليغ بوسائل الكترونية أو بصرية أو وسائل مشابهة ، بما في ذلك ... (الخ) " .

ويشير التعريف إلى التحويل الرقمي بوصفه الصفة المميزة الأساسية للمعلومات المحوسبة . وهي الخاصية التي تجعل المعلومات ، في جملة أمور ، قابلة للبرمجة وقابلة للنسخ .

وعوضا عن ذلك ، تقترح الدانمرك أن يدرج في دليل تشريع القانون النموذجي تفسير واضح لمعنى كلمة "مماثلة" .

٢ - وبمصد المادة ١٤ : زمان ومكان ارسال وتلقي رسالة البيانات

يفترض البند الفرعي ٢ (ب) من المادة ١٤ أنه يقع على أي شخص الالتزام بتلقي رسائل البيانات في "نظام اعلامي تابع له" . وكما سبق أن ذكر المندوبون على اختلاف شاكلتهم أثناء مناقشات الفريق العامل ، قد تترتب على هذه النتيجة عواقب بعيدة المدى بالنسبة للأطراف المبلغة التي يوجد لديها عدة أنظمة للمعلومات (من ذلك مثلاً عدة عناوين للبريد الالكتروني) .

وتقترح الدانمرك حذف هذا البند من القانون النموذجي . ويترتب على ذلك ، أنه سيتعين على الطرف المبلغ الاتصال بالطرف الآخر بوسائل أخرى .

وعوضاً عن ذلك ، تقترح الدانمرك أن ينطبق البند الفرعي (٢) (ب) فقط على نظم المعلومات التي سبق للمرسل اليه أن استخدمها في اتصاله بالمنشئ . وطبقاً لهذا الاقتراح ، يكون نص البند الفرعي على النحو التالي :

"(٢) (ب) إذا لم يكن المرسل اليه قد عين نظاماً اعلامياً ، يتم التلقي عندما تدخل رسالة البيانات نظاماً اعلامياً سبق للمرسل اليه أن استخدمه في اتصاله بالمنشئ" .

عمان

[الاصل : بالانكليزية]

ليس بمقدور حكومة سلطنة عمان أن تبدي ، في الوقت الحالي ، تعليقاتها على مشروع القانون النموذجي بشأن الجوانب القانونية للتبادل الالكتروني للبيانات .

باء - المنظمات الدولية المشتركة بين الحكومات

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)

[الاصل : بالانكليزية]

ليس لدى أمانة الاونكتاد أية تعليقات على مشروع القانون النموذجي .

- - - - -